الحديث الحسن عند ابن الصلاح

دراسة نقدية في المصطلح والمباني الحديثية

الاستاذ الدكتور
صالح جبار القريشي
salihj.alkuraishy@uokufa.edu.iq
الباحث
جاسم عبد الحسن قاسم
k.kqhg201462014@gmail.com
جامعة الكوفة ـ كلية الفقه

The good hadith of Ibn Al-Salah
A nalytic Study in the Term and Hadith Structures

Asst. Dr.
Salih Jabbar Al-Quraishy
Researcher
Jasim Abdul-Hasen Qhasim
University Of Kufa - Cologe of Jurisprudence

الملخص:-

يمثل كتاب ابن الصلاح في الحديث من أهم الكتب التي اعتمدت في المدارس والمعاهد العلمية في تدريس علم الحديث، وبالرغم من أهميته، وجد الباحث بعض الملاحظات المنهجية التي يمكن أن تسجل على كتابه، ومنها ما ذكره حول الحديث الحسن، وكان البحث متكون من مقدمة ومطلبين: المطلب الأول: فيما ذكره المصنف من تعريف للحسن وتقسيمه له، والمطلب الثاني: ما ذكره ابن الصلاح من التنبيهات والتفريعات على الحسن، وأبرز تلك الملاحظات هي عدم ذكره لتعريف تام للحسن، ونقله لأقوال من دون الإشارة الى مصادرها، ومخالفته للمحدثين في مسألة عدم انجبار الطريق الذي فيه كذاب أو شذوذ، وتصحيح المحدثون هذا الطريق اذا جاء بطريق آخر سالم منهما، ورد دعوى الاحتجاج بالكتب الخمسة التي ذكرها وما جرى مجراها إذ أن هذه الكتب فيها الضعيف والمتروك والاحتجاج لا يكون الا بالصحيح، من خلال أدلة ذكرت، الى غير ذلك من الملاحظات.

الكلمات المفتاحية: ابن الصلاح، الحديث الحسن، ابن حجر، الحديث الصحيح، الحديث الضعيف.

Abstract:-

Ibn al-Salah's book on hadith is one of the most important books adopted in schools and scientific institutes in teaching the science of hadith, Despite its importance, the researcher found some methodological notes that can be recorded in his book , Including what he mentioned about the good hadith.

The research consisted of an introduction and two requirements: The first requirement: with what the compiler mentioned regarding the definition of good and its classification, The second requirement: what Ibn al-Salah mentioned of warnings and divergences on al-Hasan, The most prominent of these observations is that he did not mention a complete definition of good, The invocation case was received by the five books he mentioned and what happened in their course, To other notes.

Keyword: bn al-Salah, the good hadith, Ibn Hajar, the authentic hadith, the weak hadith.

المقدمة:ـ

اختلف عدة من العلماء في تعريف الحديث الحسن؛ لكونه يتوسط الصحيح والضعيف، بل وحتى المتأخرين لم يكن هناك مصطلح شغلهم تحديد مدلوله مثل الحسن، وقد ذكر عدد منهم أنه يصعب ايجاد تعريف تام له، فهذا الذهبي يقول: (لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الاحاديث الحسان فيها فأنا على أياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد فيوما يصفه بالصحة ويوما يصفه بالحسن، ولربما استضعفه)[١]، وكذلك قال الالباني: (إن الحديث الحسن لغيره وكذا الحسن لذاته من أدق علوم الحديث وأصعبها)[٢].

ومن خلال هذا البحث سوف تتم ملاحظة اعتراض ابن الصلاح على تعريفي الخطابي والترمذي للحسن حيث رأى أن هذين التعريفين يصدقان كل منهما على أفراد الصحيح كذلك كما صرح بذلك، لذا قام بتقسيم الحسن إلى قسمين حسن لذاته وحسن لغيره دون سابق عمل بذلك من قبل الذين سبقوه حتى يتم الاعتماد والاستناد اليه، وكان هذا منه من أجل التوفيق بين التعريفين اللذين ذكرهما الترمذي والخطابي، الا ان هذا العمل لا يخلو من مؤاخذات منهجية توقف عندها بعض العلماء الذين سيرد ذكرهم في طيات البحث وناقشوها ، وسوف تتم ملاحظة هذه المآخذ من خلال البحث بالإضافة إلى التنبيهات الأخرى التي ذكرها.

معرفة الحسن من الحديث:

وفيه مطالب:

المطلب الأول

في ما ذكره المصنف من تعريف للحسن وتقسيمه له

ابتدأ ابن الصلاح كلامه عن الحديث الحسن بذكر تعريف من سبقه له، وهم الخطابي (ت ٣٨٨ هـ) والترمذي(ت ٢٧٩هـ) وكذا بعض المتأخرين، لذا قال: (روينا عن أبي سليمان الخطابي..." الحسن: ما عرف مخرجه واشتهر رجاله ". قال: " وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء ".

وروينا عن أبي عيسى الترمذي أنه يريد بالحسن: " أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون حديثاً شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك ". وقال بعض المتأخرين: " الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن، ويصلح للعمل به "[٣].

وبعد ذكر المصنف لهذه التعاريف لم يقبلها فقام بتقسيم الحسن إلى قسمين فقال:

(كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح. وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث، جامعاً بين أطراف كلامهم، ملاحظاً مواقع استعمالهم، فتنقَّح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان:

أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث - أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق - ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف، بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.

القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح، لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرا، ويعتبر في كل هذا - مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكرا - سلامته من أن يكون معللاً. وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي.

فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك، وكأن الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن، وذكر الخطابي النوع الآخر)[٤].

ويرد على ما ذكره ابن الصلاح هنا عدة أمور:

١- في قول المصنف عن الخطابي: (الحسن: ما عرف مخرجه واشتهر رجاله)[٥]

فكان اعتراض المصنف على هذا التعريف ناشئ من كونه ينطبق على الصحيح كذلك حينما قال: (وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح)، إلا أن التبريزي[٦] أجاب عن ذلك بأن (الصحيح أخص منه - من الحسن -، ودخول الخاص في

حد العام ضروري، والتقييد بما يخرجه عنه مخلّ، قال العراقي: وهو متجه)[٧].

٢- من الأخطاء المنهجية التي وقع بها المصنف هنا وفي غيرها من المواضع هي ايراده لبعض المسائل من دون إشارته للمصدر أو السند الذي اعتمده، فهنا نقل التعريف المنسوب للترمذي واكتفى بقوله: (وروينا عن أبي عيسى الترمذي...)[٨].

مع الأخذ بالاعتبار أن علم مطلح الحديث من العلوم الدقيقة التي يجب فيها تحديد أصل المعلومة وعدم التسامح بذلك لأنه قائم على معرفة صحة سند ومتن ما روي، وقد تتبع ابن كثير هذا الكلام المنسوب للترمذي وذكر أنه لم يجده في مصنفات الترمذي، كما تساءل عن اسناده، في اشارة إلى ان المصنف ينقل من دون اسناد، يقول في ذلك: (وهذا إذا كان قد روي عن الترمذي أنه قاله ففي أي كتاب له قاله وأين إسناده عنه، وإن كان قد فُهم من اصطلاحه في كتابه " الجامع " فليس ذلك بصحيح، فإنه يقول في كثير من الأحاديث: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه.)[٩].

٣- كان الأفضل أن يبتدأ تقسيمه بالأعلى وهو الحسن لذاته ثم الأدنى وهو الحسن لغيره، إلا أنه عكس ذلك.

٤- انتفاء الحاجة لذكر قيد النكارة ما دام قد ذكر قيد الخلو من الشذوذ، فنفي الشذوذ يلزم منه نفي النكارة، وقد أشار إلى هذا المعنى ابن حجر في حديثه عن شرط النكارة حينما قال: (فنسبة الشاذ من المنكر نسبة الحسن من الصحيح فكما يلزم من انتفاء الحسن عن الإسناد انتفاء الصحة، كذا يلزم من انتفاء الشذوذ عنه انتفاء النكارة)[١٠].

٥- كان ينبغي أن يقتصر على تعريف الحسن لذاته في بابه ويذكر الحسن لغيره في نوع الضعيف لأنه أصله[١١].

٦- ويُلاحظ أن ما ذكره من القسم الاول - أي الحسن لغيره - يفهم منه أنه ما كان في إسناده راو مستور فقط دون غيره، إلا أن هناك[١٢]من قال أن كل ضعيف لم يكن ضعفه شديدا فهو حسن، فقول الترمذي يشمل جميع أنواع الضعفاء غير المتروكين، وكذا يشمل المنقطع، ويشمل المدلس، ويشمل رواية المختلط إذا روى عنه راوٍ بعد

الاختلاط، أو قد يكون رواته ثقات، ولكنه مرسل، وهذا مما يؤكد عدم تمامية الحد الذي ذكره للحسن في أن القسم الأول يدخل عليه أنواع أخرى من الضعيف والمنقطع والمرسل، لأنه لم يشر لقيد الاتصال، ولذا قال ابن حجر: (وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصورا على رواية المستور، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالغلط والخطأ وحديث المختلط بعد اختلاطه والمدلس إذا عنعن وما في إسناده انقطاع خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهي:

١- أن لا يكون فيهم من يتهم بالكذب.

٢- ولا يكون الإسناد شاذا.

٣- وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعدا وليس كلها في المرتبة على حد السواء بل بعضها أقوى من بعض، ومما يقوي هذا ويعضده أنه لم يتعرض لمشروطية اتصال الإسناد أصلا، بل أطلق ذلك فلهذا وصف كثيرا من الأحاديث المنقطعة بكونها حسانا..)[١٣].

كما يطرح هنا تساؤلا وهو كيف يجعل الحديث الذي في اسناده مستورا من الحسن فالمستور مجهول الحال، وهو لم تتحقق عدالته ولا جرحه أو نقل فيه جرح وتعديل ولكن لم يترجح أحدهما فمستور العدالة حكمه حكم غير العدل، فلا يمكن عده من الحسن وبالتالي الاستشهاد به، وتعضيدا لهذا الكلام نرى أن ابن حجر قال:

(والتَّحقيقُ أَنَّ روايةَ المستورِ ونحوِهِ ممَّا فيه الاحتمالُ لا يُطلَقُ القولُ بردِّها ولا بقَبولِها، بل يقال هي موقوفةٌ إلى استِبانَةِ حالِه كما جَزَمَ به إمامُ الحَرمينِ.)[١٤].

فالتوقفَ محصله الامتناع عن العمل بالرواية، وهذا يعني ردِّها.

وكذلك قال الانصاري في ذلك: (في هذا نظر لأن الأصح أن رواية المستور الذي لم تتحقق أهليته مردودة فكيف يجعل ما يرويه من قسم الحسن وينزل عليه كلام الترمذي وليس في كلامه ما يدل عليه لكون الاحتجاج لم يقع به وحده)[١٥].

٧- إن هذه الاطالة التي ذكرها ابن الصلاح لا يمكن عدها تعريفا للحديث الحسن[١٦]

بل هي مجموعة قرائن لمعرفة الحسن ونوع من محاولة التوفيق بين التعريفين الذين طرحهما كل من الترمذي (ت ٢٧٩هـ)والخطابي(ت ٣٨٨ هـ)، مما اضطره إلى أن يقسم الحسن إلى قسمين حتى لا يخالف احدهما، ولكن ما قام به لم يرتضه البعض[١٧] حيث اعتبروا أن كلام الترمذي والخطابي ليس فيه اختلاف وانما هو فقط اختلاف باللفظ بينما المعنى واحد، لذا كان بالامكان أن يختصر كل هذا الكلام بمعنى أقل وأشمل، وقد علق مغلطاي (ت٧٦٢هـ) بالقول:

(وهو كما قيل في بعض الامثال شبه الماء بعد الجهد بالماء.

والذي يظهر من كلام الخطابي والترمذي واحد، وذلك ان قول الخطابي ما عرف مخرجه هو كقول الترمذي وروي نحوه من غير وجه.

وقول الخطابي: " اشتهرت رجاله" يعني بالسلامة من وصمة الكذب لا يحمل على غير هذا، وهو كقول الترمذي: ولا يكون في اسناده من يتهم بالكذب وزيادة الترمذي: ولا يكون شاذا. لا حاجة إلى ذكره، لان الشاذ ينافي عرفان المخرج، واظنه كرره بلفظ متباين ولم يبق له بالأول اشكال فيما قالاه، وتهويلات ابن الصلاح لا حاجة اليها جملةً، لأنه جمع كلاما طويلا في معنى قصير.)[١٨]

فأراد مغلطاي القول بأن المصنف كان بإمكانه أن يختزل ما قالاه بعبائر قليلة لأنه لا يوجد اختلاف في مرادهم إلا في الألفاظ، وقد ذهب آخرون إلى هذا المعنى أيضا.[١٩]

٨- ما ذكره من شرط الشهرة في الصدق والامانة لم يشترطه في الصحيح الذي هو أولى بهذا الشرط إن وجد.

المطلب الثاني

ما ذكره ابن الصلاح من التنبيهات والتفريعات على الحسن

وفيه:

أولاً: فقدان شرط الاتقان في الحديث الحسن

ذكر المصنف في التنبيهات والتفريعات في أول تنبيه أن (الحسن يتقاصر عن الصحيح، في أن الصحيح من شرطه: أن يكون جميع رواته قد ثبتت عدالتهم وضبطهم وإتقانهم، إما

بالنقل الصريح، أو بطريق الاستفاضة)[٢٠].

وفيه أمرين:

١- عدم وجود هذا القيد في شرط الصحيح فكيف يمكن القول بأنه يتقاصر بسببه الحسن عن الصحيح، حيث أن المصنف ذكر في تعريفه للصحيح قيد العدالة والضبط ولم نجد قيد الاتقان، فهذا شرط زائد على ما ذكره هناك، وقال مغلطاي(ت٧٦٢هـ) في ذلك:

(قد اسلفنا قوله في حد الصحيح وأن يرويه العدل الضابط لا ذكر فيه للإتقان فإن كان الإتقان شرطا في ذلك فينبغي أن يلحق به)[٢١]

٢- إن هذا القيد إن وجد ففيه كلفة ومؤونة زائدة باعتبار أن الاتقان يعني الضبط الفائق الشديد، ولذا لا يمكن أن تنطبق عليه إلا القليل من الأحاديث، وهذا يعني خروج كثير من الاحاديث التي في الصحيحين عنه، ولذا قال مغلطاي: (ولو قدرناه شرطا فإن رجال الشيخين لا توجد في كل فرد هذه الشروط جميعها، اللهم الا ان يكون في النزر اليسير، وهذا يعرف بالممارسة)[٢٢]

٣- عند التدقيق في كلام الخطابي لم نجد أنه أشار إلى هذا الشرط، فمن أين عرف ابن الصلاح ذلك منه، حتى نقول أن الحسن تقاصر عن الصحيح بذلك.

ثانياً: شرط مجيئ الحديث من وجوه لتحسينه عند المصنف

في سياق ذكره لشروط الحسن قال المصنف:

(... فإنه يُكتفى فيه بما سبق ذكره، من مجيء الحديث من وجوه، وغير ذلك مما تقدم شرحه)[٢٣].

وهنا أمور:

١- لابد لنا أن نعرف أن هناك فرق بين أن نقول "من غير وجه" كما قال الترمذي وبين قولنا "من وجوه" كما قال ابن الصلاح، فما ذكره ابن الصلاح لم يذكره أحدا من السابقين، وكذلك يفهم من كلام الترمذي كونه من وجهين فما فوق بخلاف ما

ذكره المصنف من أنه يفترض عدة وجوه، وهذا ليس شرطا بل لو جاء من وجهين كفى، وقد أشار العراقي(ت ٨٠٦هـ) لذلك بقوله:

(أن قوله في الحسن إنه يكتفى فيه بما سبق ذكره من مجيئ الحديث من وجوه فيه نظر إذ لم يسبق اشتراط مجيئه من وجوه بل من غير وجه كما سبق ذلك في كلام الترمذي وعلى هذا فمجيئه من وجهين كاف في حد الحديث الحسن)[٢٤]

٢- كما ان تقوية الأحاديث الضعيفة لجعلها حسنة من خلال شرط رواية الحديث من وجوه والذي هو بمعنى المتابعة والشواهد، يمكن أن يُقال فيها أنها صعبة التحقق، خاصة وان الترمذي نفسه لم يفِ بهذا الشرط حيث حسن أحاديث لا تروى إلا من وجه واحد، أي حكم بحسن أحاديث لم تجمع هذه الصفات، مثل قوله " هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه " وغير ذلك من الألفاظ لنفس المعنى.

٣- إن تخصيص شرط المجيئ من وجوه بالحسن دون الصحيح، قد يلزم منه أن يكون الحسن أقوى من الصحيح مع أن المعلوم خلافه، ونلاحظ الزركشي يؤكد أن على هذا تصبح الأفراد الصحيحة ليست بحسنة بقوله: (أن روايته من غير وجه لا يشترط في الصحيح فكيف الحسن؟! فعلى هذا الأفراد الصحيحة ليست بحسنة عند الترمذي؛ إذ يشترط عنده في الحسن أن يروى من غير وجه كحديث " الأعمال بالنيات "وحديث " السفر قطعة من العذاب " وحديث " نهى عن بيع الولاء وهبته")[٢٥].

ثالثاً: دليل المصنف على صحة شرط المجيئ من وجوه

وفي حديث ابن الصلاح عن شرط من شروط الحديث الحسن وهو مجيئه من وجوه ومن باب الدفاع عن صحة هذا الشرط ذكر كلاما للشافعي(ت٢٠٤هـ) أشار فيه إلى وجوهاً من الاستدلال على صحة مخرج المرسل، لمجيئه من وجه آخر، دفعا للاعتراض عليه بهذا حيث قال:

(وإذا استبعد ذلك من الفقهاء الشافعية مُستبعد، ذكرنا له نص الشافعي، في مراسيل التابعين: أنه يقبل منها المُرسل الذي جاء نحوه مسندا، وكذلك لو وافقه مرسل آخر، أرسله من أخذ العلم عن غير رجال التابعي الأول، في كلام له ذكر فيه وجوهاً من الاستدلال على صحة مخرج المرسل، لمجيئه من وجه آخر)[٢٦].

لكن لم يكن نص كلام الشافعي(ت٢٠٤ هـ) بمثل ما نقله ابن الصلاح، بل ان الشروط التي وضعها الشافعي فيها تشدد في قبول تلك المرسلة، لا أن تكون على نحوها فقط، منها مثلاً أن يشاركه في هذا الحديث حفاظ مأمونون ويسندوه إلى الرسول i [٢٧].

لذا فان العراقي(ت ٨٠٦هـ) لم يرتضِ النقل عن الشافعي(ت٢٠٤ هـ) من دون ان يفصل في ما اشترطه من شروط في قبوله للرواية حيث قال:

(وفيه نظر من حيث أن الشافعي إنما يقبل من المراسيل التي اعتضدت بما ذكر مراسيل كبار التابعين بشروط أخرى في من أرسل كما نص عليه في الرسالة[٢٨]... وعلى هذا فاطلاق الشيخ النقل عن الشافعي ليس بجيد)[٢٩]

رابعاً: في عدم جعل بعض الاحاديث الضعيفة حسنة رغم مجيئها بأسانيد عديدة:

في حديث المصنف عن بعض الاحاديث التي يُحكم بضعفها مع كونها قد رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة، ذكر بأنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه حتى يرتقي لرتبة الحسن بل يتفاوت، وأستشهد على ذلك بأمثلة منها قوله:

(ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك، لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته. وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب، أو كون الحديث شاذاً.)[٣٠]

وفيه امرين:

١- نفهم من كلام ابن الصلاح إلى أن الطريق الذي فيه كذاب أو شذوذ لا ينجبر، ولكن إذا كان نفس هذا الحديث جاء بسند ليس فيه كذاب ولا شاذ ما الذي يمنع من عدم قبوله، وغض النظر عن السند الذي فيه ضعف ؟ بل ينجبر وهذا ما عمل به المحدثون بشهادة مغلطاي(ت٧٦٢هـ) حينما قال:

(فيه نظر من حيث ان الطريق التي وردت وفيها شذوذ أو كاذب إذا وردت من طريق لا شذوذ فيها ولا كذاب انجبرت، ولم ينظر حينئذ إلى هذا الكذاب ولا إلى الشذوذ، ويبقى النظر مقصورا على الطريق السالمة منهما، وكلام الشيخ يقتضي انه لا ينجبر، وهو

خلاف ما عليه المحدثون.)[٣١].

٢- ان ابن الصلاح لم يحدد ضابطاً لهذا الجابر حتى يُعلم متى يرفع الضعف من الحديث ويكون حسنا ومتى لا يرفعه، وذكر فقط أمثلة على عدم الانجبار رغم أهمية وخطورة هذا الموضوع إلا أنه غفل عنه، ولذا تنبه له آخرون وذكروا ذلك، حيث قال ابن حجر(ت٨٥٢هـ):

(لم يذكر للجابر ضابطاً يعلم منه ما يصلح أن يكون جابراً أولا، والتحرير فيه أن يقال: إنه يرجع إلى الاحتمال في طرفي القبول والرد، فحيث يستوي الاحتمال فيهما فهو الذي يصلح لأن ينجبر وحيث يقوى جانب الرد فهو الذي لا ينجبر. وأما إذا رجح جانب القبول فليس من هذا، بل ذاك في الحسن الذاتي)[٣٢].

خامساً: الحفظ والاتقان في الحديث الحسن

ذكر في التنبيه الثالث في مسألة ترقي الحديث من الحسن إلى الصحيح بأنه

(إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ والإتقان، غير أنه من المشهورين بالصدق والستر، وروي مع ذلك حديثه من غير وجه، فقد اجتمعت له القوة من الجهتين، وذلك يرقي حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح...)[٣٣].

فيظهر من كلامه أنه يشترط في الصحيح أن يكون راويه حافظاً متقناً وقد ذكرنا في الكلام عن الصحيح - نقلاً عن ابن حجر- أن الحفظ لم يقل به احد قبله ماعدا بعض الفقهاء ولم يشترطه في الصحيح وكذلك الاتقان بينما هنا يفهم منه اشتراطهما وهذا خلاف ما ذكره في الصحيح، وعليه فإما أن يوسع من ضابطة الصحيح أو أن لا يدخل ما ذكره فيه، وقد أكد ابن حجر(ت٨٥٢هـ) على أن الحديث الذي يأتي من وجه آخر لا يمكن ان يُعد من الصحيح الذي حدده المصنف في البداية، ولذا قام بوضع تعريف للصحيح يختلف عما ذكره المصنف بغية اشراك هذه الاحاديث التي تأتي من غير وجه بالحديث الصحيح ولذا قال:

(ان وصف الحديث بالصحة إذا قصر عن رتبة الصحيح وكان على شرط الحسن إذا روي من وجه آخر لا يدخل في التعريف الذي عرف به الصحيح أولاً. فإما أن يزيد في حد

الصحيح ما يعطي أن هذا أيضاً يسمى صحيحاً وإما أن لا يسمي هذا صحيحاً، والحق أنه من طريق النظر أنه يسمى صحيحاً وينبغي أن يزاد في التعريف بالصحيح فيقال: هو الحديث الذي يتصل إسناده نقل العدل [التام] الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً.)[٣٤]

والذي دفع ابن حجر إلى القول بذلك هو لما وجده في كتابي الصحيحين من عدم انطباق الكثير من أحاديثهما على الصحيح وفقا لتعريف ابن الصلاح، ولذا قال:

(وإنما قلت ذلك لأنني اعتبرت كثيراً من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك.)[٣٥].

سادساً: تفسير المصنف لما سكت عنه ابي داود(ت٢٧٥هـ) في سننه:

في حديث المصنف عن الكتب التي ذكرت الحديث الحسن ذكر منها سنن أبي داود حيث قال: (ومن مظانه - يعني الحسن - "سنن أبى داود". رويناعنه انه قال: ذكرت فيه الصحيح وما يشبه ويقاربه. ورويناعنه أيضاً ما معناه: أنه يذكر في كل باب أصح ما عرفه في ذلك الباب. وقال: ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بيّنته، ومالم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض.

قلت: فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً، وليس في واحد من الصحيحين، ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن، عرفناه بأنه من الحسن عند أبى داود.)[٣٦].

وفيه أمور:

١- الملاحظ من خلال النص أن ابى داود (ت٢٧٥هـ)لم يصرح باسم الحسن بل افتهم ابن الصلاح ذلك من خلال عبارة " ما يشبهه ويقاربه "، فكون الحديث لم يصرح ابو داود بضعفه لا يعني انه قصد به الحسن بل قد يكون عنى به الصحيح ولكن حسب رتبه المتفاوتة وإن خالف الآخرين بذلك، لذا يقول مغلطاي(ت٧٦٢هـ):

(ابو داود لم يتلفظ بلفظ الحسن فيما ذكره في رسالته التي رويناها عنه ولا فيما ذكره عنه ابن الصلاح، فكيف يسوغ لابن الصلاح أو غيره ان يقولوا ابا داود مالم يقله ولا تفوه

به ؟!... وليس لقائل ان يقول: اراد بالذي يشبه الصحيح هو الحسن؛ لأنه قال بعده: وما يقاربه فالذي يقاربه أيش اسمه ؟ فإنا لا نعرفه ولا هو بيِّنه.)[٣٧]

٢- لم يحدد المصنف ما إذا كان يقصد بالذي سكت عنه أبي داود بأنه حسن في كتابه السنن فقط أم غيره، فإذا كان يقصد به كتابه السنن فهناك من ضعفه، وقد أشار ابن كثير إلى ما سكت عنه ابو داود (ت٢٧٥هـ) في كتابه السنن ولم يذكره، مستشهدا على ضعف ذلك بكتاب للآجري حيث قال:

(الروايات عن أبي داود بكتابه " السنن " كثيرة جداً، ويوجد في بعضها من الكلام، بل والأحاديث، ما ليس في الأخرى. ولأبي عبيد الآجري عنه أسئلة في الجرح والتعديل، والتصحيح والتعليل، كتاب مفيد. ومن ذلك أحاديث ورجال قد ذكرها في سننه)[٣٨].

كذلك أكد بعض المعاصرين ضعف روايات سنن أبي داود من خلال أدلة ذكروها[٣٩].

ولذا تساءل ابن كثير هل كان في سنن أبي داود فقط ام تعدى إلى باقي كتبه؟ فقال:

(فقوله: "وما سكت عليه فهو حسن" ما سكت عليه في سننه فقط؟ أو مطلقاً؟ هذا مما ينبغي التنبيه عليه والتيقظ له.)[٤٠]

وقد رأى ابن حجر أن سكوت ابي داود لا يمكن الاستفادة منه ذلك حيث قال:

(فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم ويتابعه في الاحتجاج بهم، بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به أو غريب فيتوقف فيه؟)[٤١]

سابعاً: صاحب المصابيح وتقسيمه للأحاديث إلى صحاح وحسان

أشار ابن الصلاح للتقسيم الذي ذكره البغوي في كتابه وعلق عليه بقوله:

(ما صار إليه صاحب المصابيح من تقسيم أحاديثه إلى نوعين : الصحاح والحسان، مريداً بالصحاح ما ورد في أحد الصحيحين أو فيهما، وبالحسان ما أورده أبو داود والترمذي وأشباههما في تصانيفهم. فهذا اصطلاح لا يعرف، وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك، وهذه الكتب تشتمل على حسن وغير حسن)[٤٢].

وقد أكد مغلطاي(ت٧٦٢هـ) أن البغوي في كتابه "المصابيح" لم يقسم الحديث إلى

الصحيح والحسن فقط بل ذكر انه اشار إلى الضعيف والغريب واعرض عن المنكر والموضوع، ثم أن ذكره لمصطلح لم يعرف من قبله لا مشكلة فيه فلا مشاحة في المصطلحات لذا قال:

(البغوي بيَن في "المصابيح" اصطلاحه ولا مشاحة في الاصطلاح؛ فإنه قال: اردت بالصحيح ما خرج في كتب الشيخين، وبالحسن ما أورده ابو داود وابو عيسى وغيرهما، قال: وما كان منها من ضعيف أو غريب، اشرت إليه وأعرضت عن ذكر ما كان منكراً أو موضوعا، ثم إنه بعد ذلك بوَب للصحيح والحسن والغريب وغير ذلك، فلا يرد عليه شيء)[٤٣].

وكذلك ذهب الزركشي إلى أن البغوي لم يذكر ذلك بل كان في معرض الاختصار بقوله: (البغوي لم يقل إن مراد الأئمة بالصحاح كذا وبالحسان كذا وإنما اصطلح على هذا رعاية للاختصار ولا مشاحة في الاصطلاح)[٤٤].

ثامناً: دعوى المصنف الاحتجاج بالحسن من خلال الكتب الخمسة وما جرى مجراها

يذكر المصنف في التنبيه السادس أن الكتب الخمسة - التي عدّدها - هي التي يحتج بها دون غيرها إذ قال:

(كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة التي هي: الصحيحان، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، و جامع الترمذي، وما جرى مجراها في الاحتجاج بها والركون إلى ما يورد فيها مطلقاً، كمسند أبي داود الطيالسي ، و مسند عبيد الله بن موسى، ومسند أحمد بن حنبل، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند عبد بن حميد، ومسند الدارمي، و مسند أبي يعلى الموصلي، و مسند الحسن بن سفيان، ومسند البزار أبي بكر وأشباهها، فهذه عادتهم فيها: أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه، غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به)[٤٥].

ويرد هنا أمور:

١- أن الرواية التي فيها صفات الصحيح هي فقط من يحتج بها اما غيرها إذا لم تتوافر على تلك الصفات فلا يمكن الاحتجاج بها وان كانت حسنة، وقد أكد ابن

دقيق (ت٧٠٢هـ) ذلك بقوله:

(فأما ما قيل: إنَّ الحسن يُحتجُّ به ففيه إشكال؛ وذلك أن ههنا أوصافاً يجب معها قبول الرواية إذا وُجِدَتْ في الراوي، فإما أن يكون هذا الحديثُ المسمّى بالحسن مما قد وُجِدتْ فيه هذه الصفات على أقل الدَّرجات التي يجب معها القبول أو لا. فإن وُجِدتْ فذلك حديث صحيح. وإنْ لم توجد فلا يجوز الاحتجاج به، وإنْ سُمِّي حسناً)[٤٦].

٢- أن هذه الكتب تشتمل على الاحاديث الضعيفة والمتروكة، فلم يكن من الصحيح أن تعتمد في الاحتجاج على إطلاقها، لأن الاحتجاج لا يكون إلا بالاحاديث الصحيحة، وقد صرح ابن حجر(ت٨٥٢هـ) بذلك إذ قال:

(ظاهر كلام المصنف أن الأحاديث التي في الكتب الخمسة وغيرها يحتج بها جميعها، وليس كذلك؛ فإن فيها شيئاً كثيراً لا يصلح للاحتجاج به بل وفيها ما لا يصلح للاستشهاد به من حديث المتروكين)[٤٧].

٣- لا يوجد أحدا من السابقين على المصنف من ادعى الاحتجاج بجميع الكتب التي ذكرها، وهذا بشهادة ابن حجر عندما قال:

(ولم أر للمصنف سلفاً في أن جميع ما صنف على الأبواب يحتج به مطلقاً)[٤٨].

٤- ان المصنف لم يكتفي بدعوى صحة الاحتجاج بهذه الكتب الخمسة بل وسعها لغيرها، مما قد يعني دونها، وقال ابن حجر بذلك:

(ولو كان اقتصر على الكتب الخمسة لكان أقرب من حيث الأغلب لكنه قال مع ذلك: " وما جرى مجراها " فيدخل في عبارته غيرها من الكتب المصنفة على الأبواب كسنن ابن ماجه بل ومصنف ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وغيرهم، فعليه في إطلاق ذلك من التعقب ما أوردناه)[٤٩].

٥- أما المسانيد التي ذكرها فعليها عدة إشكالات منها:

أ - أن كتاب الدارمي مرتب على الأبواب وليس على المسانيد، إضافة لوجود الأحاديث الضعيفة والمرسلة والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة:

حيث أورد الزركشي(ت٧٩٤هـ) عليه القول: (وينتقد على المصنف في ذكره هنا من وجهين: أحدهما أن مسند الدارمي مرتب على الأبواب لا على المسانيد إلا أن يقصد الاسم المشهور به. الثاني جعله دون الكتب الخمسة وقد أطلق جماعة عليه اسم الصحيح)[٥٠].

أما العراقي (ت ٨٠٦) فذهب أيضا إلى عدم عدّه من المسانيد، لأنه غير مرتب على المسانيد بل على الأبواب، وكذلك أضاف إلى أن فيه كثير من الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة، فقال:

(أن عده مسند الدارمي في جملة هذه المسانيد مما أفرد فيه حديث كل صحابي وحده وهم منه، فأنه مرتب الأبواب كالكتب الخمسة واشتهر تسميته بالمسند كما سمى البخاري المسند الجامع الصحيح وإن كان مرتبا على الأبواب لكون أحاديثه مسنده إلا أن مسند الدارمي كثير الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة)[٥١]

وكذلك ذكر العراقي كثرة الارسال والضعف في مسند الدارمي بقوله:(وأما مسند الدارمي فلا يخفى ما فيه من الضعيف لحال رواته أو لإرساله وذلك كثير فيه كما تقدم)[٥٢]

ب - وجود الاحاديث الضعيفة والموضوعة في مسند أحمد:

وقد أكد العراقي أن فيه الضعيف بل حتى الموضوع بقوله: (وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق بل فيه أحاديث موضوعة وقد جمعتها في جزء وقد ضعف الإمام احمد نفسه أحاديث فيه فمن ذلك حديث عائشة مرفوعا "رأيت عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبوا")[٥٣] وذكر أمثلة أخرى من الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

وكذلك علق السخاوي(ت٩٠٢هـ) على مسند احمد الذي ذكره المصنف بالقول:

(وَالْحَقُّ أَنَّ فِيهِ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً ضَعِيفَةً، وَبَعْضَهَا أَشَدُّ فِي الضَّعْفِ مِنْ بَعْضٍ)[٥٤]

ج- وجود الاحاديث الضعيفة والموضوعة في مسند إسحاق بن راهويه:

حيث ذكر العراقي أن فيه أحاديث ضعيفة إذ قال:

(وأما مسند إسحق بن راهويه ففيه الضعيف ولا يلزم من كونه يخرج أمثل ما يجد الصحابي أن يكون جميع ما خرجه صحيحا بل هو أمثل بالنسبة لما تركه)[٥٥].

د- وفي مسند البزار ذكر العراقي بأنه لم يبين الصحيح والضعيف الا قليلا بقوله:

(وأما مسند البزار فإنه مجملا يبين الصحيح من الضعيف إلا قليلا إلا أنه يتكلم في تفرد بعض رواة الحديث به ومتابعة غيره عليه)(٥٦).

هـ - كما أن المسند الذي نسبه سابقا لأبي داود الطيالسي أكد الزركشي أنه ليس له بل لغيره بقوله: (هو سليمان بن داود وليس المسند له وإنما هو ليونس بن حبيب بن عبد القاهر العجلي سمعه في أصفهان منه فنسبه إليه)(٥٧).

وعلى هذا فان وجود الاحاديث الضعيفة والمرسلة والموضوعة وغيرها من حالات الضعف الموجودة في هذه المسانيد يخالف حالة الركون والاطمئنان اليها فضلا عن الاحتجاج بها كما قال المصنف.

تاسعاً: في التفرقة بين الاسناد والمتن في الصحيح والحسن.

تحدث المصنف في التنبيه السابع عن قول العلماء في حديث انه "صحيح الاسناد" أو "حسن الاسناد " بأن ذلك لا يلزم منه صحة الحديث حيث قال: (قولهم: "هذا حديث صحيح الإسناد، أو حسن الإسناد" دون قولهم: "هذا حديث صحيح أو حديث حسن" لأنه قد يقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولا يصح - أي المتن -، لكونه شاذاً أو معللاً، غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله: إنه صحيح الإسناد، ولم يذكر له علَّة، ولم يقدح فيه، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه، لأن عدم العلَّة والقادح هو الأصل والظاهر)(٥٨).

وفيه أمور:

١- ان القول بكون الحديث صحيح الاسناد ولم يُذكر له علة ولم يقدح فيه فيحكم له بأنه صحيح في نفسه يشكل عليه بأنه ممكن القول بأن عدم ذكره للعلة أو القدح بسبب عدم علمه بذلك، ومن هنا ذكر الصنعاني(ت١١٨٢هـ) أن (الحفاظ قد يذكرون ذلك لعدم العلم ببراءة الحديث من العلة لا لعلمهم بوجود علة، إذ لو علموا بوجودها ما جاز السكوت عن الإعلال، ويصرحون لهذا كثيرا فيقول أحدهم هذا حديث صحيح الإسناد ولا أعلم له - أي للمتن الدال عليه - ذكر

الإسناد، ولا يصح جعل الضمير للإسناد علة)[٥٩].

٢- إن قبول الحديث لا يعني بالضرورة انه صحيح، لأن الاصوليين والفقهاء وكثير من المحدثين يقبلون الحديث الحسن، بالإضافة إلى أن قبولهم للحديث المعل يعني أنه غير صحيح باعتبار أن الصحيح يشترط كونه غير معلول.

وقد أشار الصنعاني(ت١١٨٢هـ)، لذلك حينما قال: (على أن الأصوليين والفقهاء وكثيرا منهم - أي من المحدثين - يقبلون الحديث المعل... لابد في الصحيح من عدم العلة أو الشذوذ كما ذكر في رسمه عند المحدثين وأنه لا يشترط فقد العلة عند الفقهاء إلا إذا كانت قادحة... ثم القبول له لا يلزم منه أنه صحيح فإنهم يقبلون الحسن)[٦٠].

وأشار إلى هذا المعنى أيضاً ابن حجر(ت٨٥٢هـ) في أن العلة إذا وجدت في الحديث كيف يمكن بعدها ان نقول انه صحيح وقد كنّا قد اشترطنا عدم العلة في حد الصحيح فقال:

(قلت: لا نسلم أن عدم العلة هو الأصل، إذ لو كان هو الأصل ما اشترط عدمه في شرط الصحيح، فإذا كان قولهم: "صحيح الإسناد يحتمل أن يكون مع وجود العلة" لم يتحقق عدم العلة، فكيف يحكم له بالصحة)[٦١].

٣- وهناك من المعاصرين من أشكل على هذه التفرقة بين صحة السند والمتن التي ذكرها المصنف، وأن الصواب هو كون الشذوذ والعلة كلاهما من صفات السند والمتن دون احدهما أو دون المتن كما يفهم من كلام ابن الصلاح[٦٢].

عاشراً: الجمع بين الحديث الحسن والصحيح عند الترمذي

ذكر ابن الصلاح في التنبيه الثامن إشكالا حول جمع الترمذي(ت ٢٧٩هـ) بين الحسن والصحيح في حديث واحد، إذ قال:

(في قول الترمذي وغيره: "هذا حديث حسن صحيح" إشكال، لأن الحسن قاصر عن الصحيح، كما سبق إيضاحه، ففي الجمع بينهما في حديث واحد، جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته.

وجوابه: أن ذلك راجع إلى الإسناد، فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين: أحدهما

إسناد حسن والآخر إسناد صحيح، استقام أن يقال فيه: إنه حديث حسن صحيح، أي إنه حسن بالنسبة إلى إسناد، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر.)[٦٣].

فيلاحظ أن المصنف أراد حل هذا الإشكال بالقول بوجود اسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن، ولكن ينقض هذا الرأي أمرين:

١- قول الترمذي في مورد آخر: (هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه)[٦٤] لذا علق ابن دقيق(ت ٧٠٢هـ) على ذلك بالقول:

(فيرد عليه الأحاديث التي قيل فيها حديث حسن صحيح، مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد ووجه واحد. وإنما يُعتبر اختلاف الأسانيد بالنسبة إلى المخارج. وهذا موجود في كلام أبي عيسى الترمذي في مواضع يقول: هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه، أو لا نعرفه إلا من حديث فلان.)[٦٥].

فيذكر انه لا يعرف طريق له الا من وجه واحد، فإذن كلام ابن الصلاح غير تام لأن الترمذي أشار لهذا المصطلح مع ذكره أن سنده واحد.

٢- كما ان الحديث إذا كان قد روي من وجه واحد فكيف يمكن عده حسناً ؟! فهذا يخالف ما اشترطه الترمذي لتعريف الحسن من ان يكون قد روي من غير وجه.

فعلى هذا إذا لم يكن حسناً فمن باب اولى ان لا يُعد صحيحاً.

وقد قال الزركشي في ذلك:

(قوله: "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه"، فأين هذا من قوله: "ويروى من غير وجه "، إذا علمت ذلك فهذا الحد معترض بأمور: أحدها: أن الصحيح أيضا شرطه ألا يكون شاذا ولا يكون في رجاله متهم، إلا أن يفرق بينهما بأن الشرط في الصحيح تعديل الرواة وهنا عدم تفسيقهم، وفيه نظر.

الثاني: أن روايته من غير وجه لا يشترط في الصحيح، فكيف الحسن؟! فعلى هذا الأفراد الصحيحة ليست بحسنة عند الترمذي؛ إذ يشترط عنده في الحسن أن يروى من غير وجه كحديث " الأعمال بالنيات "...)[٦٦].

وقد ذكر ابن حجر(ت٨٥٢هـ) انه يمكن ان يكون المقصود من ذلك هو ان يقع اختلاف في رجل ورد في السند الواحد فصحح حديثه البعض وحسن حديثه البعض الآخر.

(...أَنَّ تردُّدَ أَئمَّةِ الحديثِ في حالِ ناقلِه اقْتَضى للمُجتهدِ أَنْ لا يصِفَهُ بأحدِ الوَصفَينِ، معيناً فيُقالُ فيهِ: حسنٌ؛ باعتبارِ وَصْفِه عندَ قومٍ، صحيحٌ باعتبارِ وصفِهِ عندَ قومٍ آخرين.

وغايةُ ما فيهِ أَنَّه حَذَفَ منهُ حرفَ التردُّدِ؛ لأَنَّ حقَّهُ أَنْ يقولَ: حَسَنٌ أو صحيحٌ.

وهذا كما حَذَفَ حَرْفَ العَطفِ مِن الَّذي يقول بَعْدَهُ.

وعلى هذا؛ فما قيلَ فيهِ حَسَنٌ صحيحٌ؛ دونَ ما قيلَ فيه: صَحيحٌ؛ لأَنَّ الجزمَ أَقوى مِن التَّردُّدِ، وهذا حيثُ التفرُّدُ. وإِلاَّ - أَي إذا لم يَحْصُلِ التَّفرُّدُ - فإِطلاقُ الوَصفَيْنِ معاً على الحديثِ يكونُ باعْتِبارِ إِسنَادَيْنِ، أحدُهُما صحيحٌ، والآخرُ حسنٌ.)[٦٧].

وعليه فلا يمكن حصر مقصود الترمذي بما ذهب اليه ابن الصلاح من انه اراد به سندين احدهما صحيح والآخر حسن.

الحادي عشر: ترجيح المصنف للمعنى اللغوي للحسن

أيّد ابن الصلاح رأي من ذهب إلى أن المقصود بالحسن في قول الترمذي: "حديث حسن صحيح" هو المعنى اللغوي دون الاصطلاحي ولم ينكره، إذ قال:

(غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي، وهو: ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب، دون المعنى الاصطلاحي)[٦٨].

وفيه أمرين:

١- إذا كان المعنى المقصود هو اللغوي فهذا يستلزم شمول الاحاديث الموضوعة كذلك، ولم يقل به أحد، وقد أشار ابن دقيق(ت ٧٠٢هـ) لذلك بقوله: (وأما إطلاق الحسن باعتبار المعنى اللغوي، فيلزم عليه: أن يُطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ أنه حسن، وذلك لا يقوله أحد من أهل الحديث، إذا "جَرَوا" على اصطلاحهم.)[٦٩].

اما مغلطاي(ت٧٦٢هـ) فقد ذكر بالإضافة إلى هذا الإشكال تعليل لذلك وإشكال آخر

وهو قول الترمذي في الحديث المليح حيث قال:

(وهو غير جيد لأمرين:

الأول: أنه يلزم منه أن يطلق ذلك على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ - وكذلك غالب الأحاديث الموضوعة؛ لأن الواضعين لها إنما يقصدوا التدقيق وشبهه - انه حسن، وذلك لا يقوله احد من المحدثين الجارين على الاصطلاح، سواء كان مجردا عن لفظ الصحة أو مضموماً إليها.

الثاني: لو ظفر بقول الترمذي - إثر حديث: هذا حديث مليح، ونقله لكان لقوله وجه؛ إذ الملاحة تكون غالباً في الشيء المستحسن، ولكن الشيخ قاله من عنده ولم يسنده إلى قول أحد فيوجه الإيراد عليه.)[٧٠]

٢- كما أن الجوانب النفسية والقلبية لا علاقة لها في إثبات مطلب علمي.

الثاني عشر: في ذكر من يدرج الحسن مع الصحيح

ذكر في التنبيه التاسع أن هناك من يدرج الحسن ضمن الصحيح ولا يفرده فقال:

(من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن)[٧١]

فبعد أن ادعى في بداية تقسيم اهل الحديث للحديث إلى ثلاثة اقسام على وجه الإطلاق دون تقييد نراه هنا قد نقض [٧٢]الكلام السابق وقال بعدم افراد البعض للحسن، وقد اوقعه هذا في تهافت، وأشار ابن حجر(ت٨٥٢هـ) إلى هذا بقوله:

(هذا ينبغي أن يقيد به إطلاقه في أول الكلام على نوع الصحيح وهو قوله:

" الحديث ينقسم عند أهله إلى صحيح وحسن وضعيف ")[٧٣].

النتائج:

تتمثل أهم نقاط هذا البحث فيما يلي:

١- نقل المصنف لأقوال من دون الإشارة إلى مصادرها.

٢- عدم ذكره لتعريف تام للحسن بل كل ما ذكره عبارة عن أدلة وقرائن لمعرفة الحسن ومحاولة للتوفيق بين تعريفي الخطابي والترمذي.

٣- لدى تفرقته للحديث بين الصحيح والحسن أشار لقيود في الصحيح لم يذكرها في تعريفه للصحيح، وهذا أورد عليه التناقض.

٤- مخالفته للمحدثين في مسألة عدم انجبار الطريق الذي فيه كذاب أو شذوذ، وتصحيح المحدثون هذا الطريق إذا جاء بطريق آخر سالم منهما. ولم يذكر ضابطا لهذا الجابر حتى يُعلم متى يرفع الضعف ومتى لا يرفعه.

٥- رد دعوى الاحتجاج بالكتب الخمسة التي ذكرها وما جرى مجراها حيث أن هذه الكتب فيها الضعيف والمتروك والاحتجاج لا يكون الا بالصحيح، من خلال أدلة ذكرت.

٦- عدم ثبوت صحة الحديث الذي لم يذكر له علة ولم يقدح فيه، وقد تم ذكر الادلة على ذلك.

٧- لا يدعي البحث الجزم واليقين للنتائج التي توصل إليها ولكن يمكن عدها مقاربات ومحاولات لإثبات الآراء المخالفة لابن الصلاح مع سوق الادلة المتوفرة المستندة لأقوال كبار العلماء في ذلك، وترك المجال للقارئ لترجيح الرأي الصائب.

هوامش البحث

(١) الذهبي، الموقظة: ٢٨

(٢) الالباني، إرواء الغليل: ٣ / ٣٦٣، وكذلك أضاف (لأن مدارهما على من اختلف فيه العلماء من رواته، ما بين موثق ومضعف، فلا يتمكن من التوفيق بينها، أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى، إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده، ومعرفةٍ قويةٍ بعلم الجرح والتعديل، ومارس ذلك عملياً مدة طويلة من عمره، مستفيداً من كتب التخريجات، ونقد الأئمة النقاد، عارفاً بالمتشددين منهم والمتساهلين، ومن هم وسط بينهم، حتى لا يقع في الإفراط والتفريط، وهذا أمر صعب، قل من يصير له، وينالـه ثمرته، فلا جرم أن صار هذا العلم غريباً بين العلماء)

(٣) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: ٤٩، ٥٠

(٤) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: ٥١، ٥٢

(٥) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: ٤٩

(٦) هو علي بن عبد الله بن الحسن، ابو الحسن التاج التبريزي، ت ٧٤٦هـ، ظ/ الدرر الكامنة: ٣/ ١٤٣- ١٤٦

(٧) ظ / السيوطي، تدريب الراوي: ٢٣٩

(٨) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: ٤٩

(٩) ابن كثير، الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث: ٣٩

(١٠) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح:١/ ٢٣٧

(١١) ظ / الجزائري، توجيه النظر إلى اصول الاثر: ١/ ٣٦٠

(١٢) كما أكد ذلك المعنى ابن حجر في رده على ابن جماعة حينما قال: (اقتصاره على رواية المستور مشعر بأن رواية الضعيف السيئ الحفظ ومن وذكرنا معه من الأمثلة المتقدمة ليست تعد حسانا إذا تعددت طرقها، وليس الأمر في تصرف الترمذي كذلك، فلا يكون الحد الذي ذكره جامعا.) ظ / ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: ١/ ٤٠٧

(١٣) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: ١ / ٣٨٨

(١٤) ابن حجر، نزهة النظر: ١/ ٢٦

(١٥) الانصاري، المقنع في علوم الحديث: ٨٥

(١٦) رأى بعض المعاصرين أن أرجح التعاريف للحسن هو ما عرفه به ابن حجر، حيث قال الفندي: (يمكن أن يعرف الحديث الحسن بناء على ما عرفه ابن حجر بما يلي: "هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة "، أما تعريف كل من الخطابي والترمذي فلعل المقصود به الحديث المقبول الذي يعمل به، بصرف النظر عن مصطلحات المحدثين من لدن ابن الصلاح والى عصرنا هذا، إذ لم تكن هذه المصطلحات شائعة في عصرهم بالمفهوم الذي درج عليه المحدثون المتأخرون) ظ / د. عبد السلام عطوه الفندي، علوم الحديث ومصطلحه: ١٤٩

(١٧) قال حمزة المليباري: (وهذا الذي ذكره ابن الصلاح في تقسيم الحسن إلى القسمين لا يخلو من مؤاخذات علمية بعضها سبق إليها بعض المحققين، مثل الحافظ العراقي وابن حجر والاخرى لم يناقشها أحد، وتلاحظ هذه المآخذ عندما نعرض هذا التقسيم على نصوص الخطابي والترمذي، وعلى الواقع العلمي الملموس في ممارسات النقاد.)ظ / حمزة المليباري، نظرات جديدة في علوم الحديث: ٢٣

(١٨) مغلطاي، اصلاح كتاب ابن الصلاح ٩٥، ٩٦

(١٩) كما نقل العراقي(ت ٨٠٦هـ) هذا الاعتراض عن بعض المتأخرين حيث قال:

(وقد أجاب بعض المتأخرين عن استشكال حدى الترمذي والخطابي بأن قول الخطابي ما عرف مخرجه هو كقول الترمذي ويروى نحوه من غير وجه وقول الخطابي اشتهر رجاله يعنى بالسلامة من وصمة الكذب

هو كقول الترمذي ولا يكون في إسناده من يتهم بالكذب وزاد الترمذي ولا يكون شاذا ولا حاجة إلى ذكره لأن الشاذ ينافى عرفان المخرج فكأنه كرره بلفظ متباين فلا إشكال فيما قالاه) ظ /الحافظ العراقي، التقييد والإيضاح: ٣١

(٢٠) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: ٥٢

(٢١) مغلطاي، إصلاح كتاب ابن الصلاح: ٩٧

(٢٢) مغلطاي، إصلاح كتاب ابن الصلاح، ٩٧

(٢٣) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: ٥٢

(٢٤) العراقي، التقييد والإيضاح : ٣٤

(٢٥) الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح: ٣٠٨

(٢٦) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: ٥٢

(٢٧) ظ . الشافعي، الرسالة: ٤٦٧/١

(٢٨) ظ . الشافعي، الرسالة: ٤٦٧/١

(٢٩) العراقي، التقييد والإيضاح : ٣٥

(٣٠) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: ٥٣

(٣١) مغلطاي، اصلاح كتاب ابن الصلاح: ٩٩

(٣٢) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: ٤٠٩/١

(٣٣) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: ٥٣

(٣٤) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: ٤١٦/١

(٣٥) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: ٧١/١

(٣٦) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: ٥٥، ٥٦

(٣٧) مغلطاي، اصلاح كتاب ابن الصلاح: ١٠٢

(٣٨) ابن كثير، الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث: ٣٩

(٣٩) حيث ذكر المحققان الهميم والفحل عند تحقيقهما لكتاب ابن الصلاح اشكالا على هذا بقولهما: (فيه نظر، بل هو خطأ محض؛ لعدة أمور منها: اختلاف روايات السنن، ففي بعض الروايات من أقوال أبي داود ما ليس في الأخرى، ثم إن أبا داود قد يضعف الحديث بالراوي، فإذا جاء هذا الراوي في حديث آخر سكت عنه، لأنه تقدم الكلام عليه، ثم إن أبا عبيد الآجري في سؤالاته ينقل كثيرا من تضعيف أبي داود لبعض الأحاديث، وهو قد سكت عنها في سننه.)ظ/معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح .

(٤٠) ابن كثير، الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث: ٣٩

(٤١) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: ٤٣٩/١

(٤٢) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: ٥٨

(٤٣) مغلطاي، اصلاح كتاب ابن الصلاح: ١٠٣
(٤٤) الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح: ٣٤٢/١، ٣٤٣
(٤٥) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: ٥٨ - ٦١
(٤٦) ابن دقيق العيد، الاقتراح في فن الاصطلاح: ٩
(٤٧) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: ١/ ٤٤٨
(٤٨) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: ١/ ٤٤٨
(٤٩) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: ١/ ٤٤٨
(٥٠) الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح: ١ / ٣٥٠، ٣٥١
(٥١) العراقي، التقييد والايضاح: ٤٢
(٥٢) العراقي، التقييد والايضاح: ٤٤
(٥٣) العراقي، التقييد والايضاح: ٤٢،٤٣
(٥٤) السخاوي، فتح المغيث: ١/ ١١٨
(٥٥) العراقي، التقييد والايضاح: ٤٣
(٥٦) العراقي، التقييد والايضاح: ٤٤
(٥٧) الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح:١/ ٣٤٨
(٥٨) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: ٦١، ٦٢
(٥٩) الصنعاني، توضيح الافكار: ١/ ٢١٢
(٦٠) ظ / الصنعاني، توضيح الافكار: ١/ ٢١٢
(٦١) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: ٤٧٤/١
(٦٢) وقد قال دكتور حسين سامي في سياق الملاحظات المنهجية التي ساقها على ابن الصلاح:
(أن الشذوذ والعلة هي من صفات السند والمتن . وليس من صفات المتن فقط كما هو مقتضى كلام ابن الصلاح، فقد يكون السند شاذاً أو معتلاً وقد يكون المتن كذلك وقد يجتمعان كليهما في سند ومتن حديث واحد، الامر الذي أغفله ابن الصلاح .
إن ضعف السند هو مدعاة لضعف المتن، وضعف المتن مدعاة للتشكيك في السند وإن كان قويا في الظاهر لاحتمال وقوع التدليس فيه أو الارسال الخفي، وبالتالي فلابد ان تكون هناك ملازمة موضوعية بينهما)، ظ / ملاحظات منهجية على مقدمة ابن الصلاح / بحث مستل من مجلة العلوم الانسانية، ١٧٨، ١٧٩ .
(٦٣) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: ٦٢، ٦٣
(٦٤) أثناء البحث تم ايجاد أربعة مواضع يقول فيها الترمذي (حسن صحيح غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه) وفي قوله (حسن صحيح غريب لا نعرفه الا من فلان) أكثر منها، ظ / مثلا سنن الترمذي: ح: ٢٣٦٩، ٨/ ٤٠٨

(٦٥) ابن دقيق، الاقتراح في فن الاصطلاح: ١١
(٦٦) الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح: ١/ ٣٠٨
(٦٧) ابن حجر، نُزْهَةِ النَّظَر في تَوْضِيح نُخْبَةِ الفِكَر في مُصْطَلَح أَهلِ الأَثَر: ٧٩
(٦٨) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: ٦٣
(٦٩) ابن دقيق العيد، الاقتراح في فن الاصطلاح: ١٢
(٧٠) مغلطاي، إصلاح كتاب ابن الصلاح: ١٠٨
(٧١) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: ٦٣

(٧٣) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح: ٤٧٩/١

قائمة المصادر والمراجع

ابن الصلاح أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهروزي(ت٦٤٣)

١- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، (تعليق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م)

٢- معرفة انواع علم الحديث لابن الصلاح،تح د. عبد اللطيف الهميم والشيخ ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية،٢٠٠٢ م)

ابن دقيق العيد تقي الدين (ت ٧٠٢هـ)

٣- الإقتراح في بيان الاصطلاح وما اضيف لذلك من الاحاديث المعدودة من الصحاح (شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، لسنة ٢٠٠٦ م)

ابن كثير ابو الفداء عماد الدين اسماعيل(ت٧٧٤ هـ)

٤- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (تأليف: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.)

ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)

٥- النكت على كتاب ابن الصلاح (تح: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عدد المجلدات: ٢، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)

٦- نُزْهَةُ النَّظَرِ فِي تَوضِيحِ نُخْبَةِ الْفِكَرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الأَثَرِ

تح: أ. د.عبد الله بن ضيف الله الرحيلي (جامعة طيبة بالمدينة المنورة)

الطبعة: الثانية، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، عدد الأجزاء: ١

ابن جماعة أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ)

٧- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي

تح: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر - دمشق

الطبعة: الثانية، ١٤٠٦،عدد الأجزاء: ١

ابن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)

٨- مسند أحمد، دار صادر، بيروت.

الزركشي بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر الشافعي (ت٧٩٤ هـ)

٩- النكت على مقدمة ابن الصلاح (تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج

مطبعة: أضواء السلف، الطبعة الاولى، ١٤١٩هـ، عدد الاجزاء: ٣)

السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) .

١٠- تدريب الراوي: تح مازن بن محمد السرساوي، ط١، دار ابن الجوزي ، ١٤٣١هـ

١١- ألفية السيوطي في علم الحديث (صححه وشرحه: الأستاذ أحمد محمد شاكر، الناشر: المكتبة العلمية، عدد الأجزاء: ١

السخاوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢ هـ) .

١٢- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي:

تح: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء:٤

الشافعي: محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ).

١٣- الرسالة، تح: أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٣٥٨هـ.
الصنعاني محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني (ت: ١١٨٢هـ)

١٤- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار

تح: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م،عدد الأجزاء: ٢

العراقي أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم (المتوفى: ٨٠٦هـ)

١٥- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح

طبع وتصحيح وتعليق: محمد راغب الطباخ، الطبعة الأولى، ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م، عدد الأجزاء: ١

الفندي عبد السلام عطوه

١٦-علوم الحديث ومصطلحه، الطبعة الاولى، (١٤٣٧ هـ)، الناشر: دار الفكر، عمان - الاردن

مغلطاي علاء الدين

١٧- إصلاح كتاب ابن الصلاح: علاء الدين مغلطاي (٦٨٩ - ٧٦٢ هـ)

تحقيق: محي الدين بن جمال البكاري، المكتبة الاسلامية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧ م،ط١ - القاهرة، الطبعة الأولى.

المليباري حمزة عبد الله

١٨- نظرات جديدة في علوم الحديث دراسة نقدية ومقارنة بين الجانب التطبيقي لدى المتقدمين والجانب النظري عند المتأخرين، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة الثانية،(٢٠٠٣ م) بيروت لبنان.